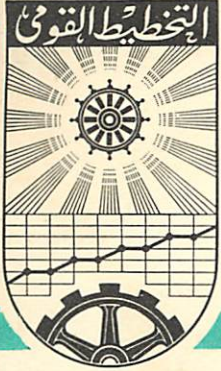


الجمهورية العربية المتحدة



مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِىِّ

مذكرة رقم ٤٩٦

نظرية التخطيط الاقتصادى
(الجزء الاول)

الدكتور احمد حسنى

اكتوبر ١٩٦٤

القاهرة

٣ شارع محمد منظر بالزمالك

الاتجاه نحو أسلوب التخطيط الاقتصادى

كانت الدولة حتى اوائل القرن الحالى تقف موقف الحياد من النشاط الاقتصادى ولا تحاول ان تتخذ قرارات تؤثر فى حركة الجهاز الاقتصادى الا بالقدر الذى يحمى حرية المشروعات فى اتخاذ القرارات التى تتفق مع مصالحها الذاتية.

غير ان التجارب التى مر بها نظام حرية المشروعات فى البلاد المختلفة كشفت عن اختلالات استدعت تغيير موقف الدولة من النظام الاقتصادى بحيث تقوم بدور ايجابى لتحريك النشاط الاقتصادى . وفى التنظيمات الاشتراكية التى قامت بعد نجاح الثورة الروسية ، وانتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، يتسع نطاق مسؤولية الدولة بحيث يشمل ممارسة النشاط الاقتصادى عن طريق الملكية العامة لادوات الانتاج . وقد اصبح من المعترف به امتداد مسؤولية الدولة عن تنظيم النشاط الاقتصادى الى مستوى "التحكم" فى توزيع الموارد لضمان استخدامها افضل استخدام يحقق صالح المجتمع . وترتب على هذا التطور زيادة عدد الادوات التى تستعين بها الدولة للتحكم فى استخدام الموارد ، وبالتالى زيادة عدد القرارات التى تصدرها الاجهزة الحكومية للتأثير فى النشاط الاقتصادى .

ومجرد تدخل الدولة لادارة النشاط الاقتصادى لا يكفى فى حد ذاته لضمان تصحيح الاختلالات التى يتعرض لها هذا النشاط ، حيث ان كفاءة الدولة فى القيام بوظيفتها فى تنظيم النشاط الاقتصادى يتوقف على الاسلوب الذى تستخدمه فى اعداد القرارات الاقتصادية ، كما يتوقف ايضا على قدرتها على السيطرة على الادوات التى تستعين بها لتنفيذ هذه القرارات .

ومن الطبيعى ان يتوقف اختيار اسلوب اعداد السياسة الاقتصادية على التنظيم السياسى العام وعلى كفاءة الاجهزة المسؤولة عن اعداد القرارات الاقتصادية فى الحصول على البيانات التى تمكنها من ادراك كيفية قيام الجهاز الاقتصادى بوظيفته للتوفيق بين الموارد والاستخدامات وتحديد مصادر الاختلالات فى العمليات التى يقوم بها هذا الجهاز ، كما يتوقف ايضا على طبيعة الادوات التى تستعين بها الاجهزة الحكومية للتحكم فى مجرى الظواهر الاقتصادية ، بما فى ذلك التأثير على حوافز الوحدات التى تمارس النشاط

الاقتصادى لضمان تجاوب سلوك هذه الوحدات مع الاتجاهات التى تتضمنها السياسة الاقتصادية للدولة .

اسلوب "التطلع" :

وفى الاقتصاديات الرأسمالية تحوص الدولة على عدم المساس بحق المشروعات الخاصة فى اتخاذ القرارات التى تنظم استخدام الموارد . وإذا ارادت الدولة ان تدعم اسلوب التوفيق بين الموارد والاستخدامات فانها تكتفى باعداد صورة للوضع الاقتصادى الذى "تتطلع" اليه بدون ان تتخذ أى اجراء لنقل الاقتصاد القومى من الوضع الذى يتجه اليه تلقائيا الى الوضع الذى تريجه . ويختلف عن الاجراءات التقليدية التى تستخدمها لتنظيم النشاط الاقتصادى بوصفها السلطة صاحبة السيادة ، وانما تعتمد على "اثر النشر" للتأثير فى حوار التنظيمات التى تمارس النشاط الاقتصادى بحيث تقوم هذه التنظيمات تلقائيا باعادة النظر فى قراراتها على اساس البيانات التى يتضمنها الوضع الاقتصادى الذى يهيئه الدولة .

وقد يستخدم الجهاز المسئول عن اعداد صورة الوضع الذى تتطلع اليه الدولة ، نماذج للنمو الاقتصادى تتضمن العناصر الاساسية التى تحدد قدرة الاقتصاد القومى على النمو ، وتجرى عملية "استقاط" على المستقبل لتحديد القيم التى تأخذها المتغيرات اذا سمح لعناصر النمو الاقتصادى ان تتفاعل تلقائيا . وقد يستخدم الجهاز المسئول عن اعداد الوضع المستقبل نماذج يدخل فيها الادوات التى يمكن للتنظيمات الخاصة ان تتحكم فيها ويحدد المتغيرات فى قيم هذه الادوات حتى يمكن للتنظيمات الخاصة ان تحدثها لنقل الاقتصاد القومى الى الوضع الذى يرمى قيامه فى المستقبل . ويترك لهذه التنظيمات الخاصة حرية استخدام هذه الادوات (x)

(x) من نماذج اسلوب التطلع الاسلوب الذى يستخدمه جهاز التخطيط الاقتصادى فى اليابان حيث يقوم هذا الجهاز باعداد تفاصيل الوضع الاقتصادى الذى تستهدف الحكومة اليابانية تحقيقه لمضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات على الاقل اعتبارا من ١٩٦١ . وتعتمد الحكومة فى تحقيق هذا الهدف على "اثر النشر" على سلوك التنظيمات الخاصة وعلى الاخص سلوك الجهاز المصرفى ، حيث يعتبر الائتمان المصرفى الاداة الرئيسية للتأثير فى الاستثمار وبالتالى فى الدخل القومى .

ويستخدم هذا الاسلوب فى بلاد أخرى فى مجموعة البلاد النامية مثل سيلان واندونيسيا .

[illegible]

١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤

[illegible]

اساليب التأثير في النشاط الاقتصادي ، وهذا الاسلوب لا يعتمد على أثر النشر وانما يعتمد على الاجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي .

واذا افترقت الدولة الى البيانات التي تمكنها من اجراء الحساب الاقتصادي للقرارات التي تتخذها ، فانها تلجأ الى تحديد الاجراءات التي تتضمنها السياسات الاقتصادية تحديدا ارتجاليا بمعنى ان السلطة المسئولة عن التحكم في ظاهرة اقتصادية معينة تختار علاقة معينة تربط الظاهرة التي تريد تغيير مجراها باحد الادوات التي يمكنها ان تتحكم فيها مباشرة ، ثم تحدث تغييرا معيناً في هذه الاداة للتأثير في الظاهرة الاقتصادية ، دون ان تجرى الحساب الاقتصادي لتختبر صلاحية الاجراء في نقل الظاهرة الاقتصادية الى الوضع المستهدف لها ، ودون ان تختبر التماسك بين هذا القرار والقرارات التي تصدر عن الاجهزة الحكومية المختلفة للتأثير في الظواهر الاقتصادية الاخرى .

ويمكن ان نجد في واقع الاقتصاديات التي لا تأخذ باسلوب التخطيط نماذج كثيرة للتحديد الارتجالي للقرارات التي تتخذها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي . ومن هذه النماذج القرارات التي تتخذها الدولة لاحداث عملية التنمية . ومن الوسائل التي تراها الدولة صالحة استحداث صناعات ناشئة ، وطبيعة هذه الصناعات تدفع القطاع الخاص الى الاحجام عن استحداثها ، حيث ان الوحدة الانتاجية لا تبدأ في تحقيق الارباح الا بعد ان تستكمل نضوجها . وفي خلال الفترة بين قيام الصناعة ووصولها الى مرحلة النضوج تتجمع بوفورات اتساع النطاق ولكنها لا تستطيع ان تستفيد بهذه الوفورات بسبب صغر حجم السوق وتعرض الصناعة لخسارة اذا لم تحصل من الدولة على مركز احتكاري يضمن لها تحديد السعر عند المستوى الذي يمنع الخسارة او تحصل على اعانة تغطي الخسارة التي تتعرض لها .

واختيار الصناعة الناشئة التي تستحدث هو موضوع قرار تصدره الدولة ، كما ان تحديد الاجراء الذي يدعم الصناعة التي يقع عليها الاختيار هو موضوع قرار آخر . وغالباً ترى الدولة ان انطب الصناعات الناشئة التي يمكن ان تستحدث هي الصناعات المنافسة للواردات ، والاجراء الذي تقرره لتدعيم الصناعات الناشئة هو فرض رسوم جمركية على

الواردات المنافسة لتمنح الوحدات الانتاجية التي تنشأ وضعاً احتكاريًا يمكنها من التأثير في السعر المحلي لمنتجاتها حتى يصل الى المستوى الذي يمنع تعرضها للخسارة في المرحلة التي تسبق نضوجها .

واختيار الصناعات الناشئة التي تستحدث لتحل منتجاتها محل الواردات في الحالة التي نعرضها لا يستند الى حساب اقتصادي يطبق معيار الكفاية الاقتصادية على الصناعات الناشئة ، وانما يستند الى قدرة الدولة على التحكم في الادوات التي تحمي هذه الصناعة ، وهي الاسعار المحلية للمنتجات المنافسة . واذا كانت القرارات التي تستحدث الصناعات الناشئة تستند الى معيار الكفاية الاقتصادية فان الحماية التي تمنحها الدولة هي حماية مؤقتة تخف بالتدريج حتى تصل الوحدات الانتاجية الى مرحلة النضوج حيث تستفيد استفادة كاملة بوفورات اتساع النطاق ، وعندئذ ترفع الدولة حمايتها . ولكن عدم تطبيق معيار الكفاية الاقتصادية في اختيار الصناعات التي تمنحها الدولة حمايتها قد يؤدي الى دوام الحماية ، ويفرض المعيار الشخصي للربح على الوحدات الانتاجية التي تتمتع بهذه الحماية الامتناع عن الاستفادة بوفورات اتساع النطاق بعد ان تضي المدة الكافية لاكتساب الخبرة الصناعية نطاق السوق المحلي .

وبالرغم من ان القرار الذي تتخذه الدولة لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية يؤدي الى التوسع في استحداث هذه الصناعات وتحريك عملية التنمية الاقتصادية الا ان عدم تطبيق معايير الكفاية يمنع نضوج هذه الصناعات ويعطل جزءاً من الطاقات الانتاجية في هذه الصناعات تعطيلًا دائماً ، وبذلك يرفع التكلفة الرأسمالية للتنمية الاقتصادية . وهذا القصور لا ينكشف وقت اعداد القرار بتحديد الصناعات التي تتمتع بالحماية ، وانما ينكشف بعد فترة طويلة تبين فيها الدولة خطأ هذا القرار . ولا تستطيع الدولة عندئذ التراجع ، حيث ان الضياع الذي يترتب على تصفية الوحدات الانتاجية الناشئة يفوق الضياع الذي يترتب على تشغيل طاقاتها الانتاجية تشغيلاً جزئياً .

وعدم استكمال نضوج الصناعات الناشئة لا يرجع فقط الى الاوضاع الاحتكارية التي تمنحها الحماية لهذه الصناعات ، وانما يرجع ايضا الى عدم الترابط بين هذه الصناعات ، مما يمنع كل صناعة من الاستفادة بالوفورات التي تنشأ عن قيام الصناعات

الآخري ، ولا توفر التكامل بين مجموعة القرارات الاستثمارية ، حيث ان التحديد الارتجالي للقرارات الاستثمارية المنشئة لهذه الصناعات لا يراعى رد الفعل المتبادل بين هذه القرارات .

والنتيجة التي تترتب على التحديد الارتجالي للقرارات في هذا النموذج المختصر هي ان انعدام تطبيق معايير الكفاية الاقتصادية لاختيار صلاحية القرارات التي تتخذها الدولة لاحداث عملية التنمية ، وانعدام الترابط بين هذه القرارات ، يؤدي في الاجل الطويل الى ابطاء عملية التنمية ، وذلك تفقد القرارات القدرة على تحقيق هدفها وهو الاسراع في تنمية الاقتصاد القومي .

وهكذا يتبين ان اسلوب التحديد الارتجالي للقرارات لا يكفل اعداد القرارات التي تصدر عن الاجهزة المختلفة المسؤولة عن التحكم في النشاط الاقتصادي اعداد سليمة ، حيث انه لا يستخدم معايير لاختبار توفر شرط الكفاية الاقتصادية في الاجراءات التي تقررها الاجهزة الحكومية للتأثير في مجرى النشاط الاقتصادي . ولا يقيس رد الفعل المتبادل بين القرارات المختلفة . ونتيجة لقصور هذا الاسلوب عن اختبار صلاحية الاجراءات التي تتضمنها القرارات الاقتصادية فان القرارات التي تعالج احدى الظواهر تولد اختلالات في ظواهر اخرى يتطلب علاجها اصصدار مجموعة اخرى من القرارات .

ونظرا لتعدد القرارات التي تصدر عن الاجهزة الحكومية ، فان التحديد الارتجالي للقرارات يؤدي الى التصادم بين الاجراءات المختلفة وهذا التصادم يضعف مساهمة القرارات الاقتصادية في التأثير على مجرى النشاط الاقتصادي .

اسلوب التخطيط :

وتصحيح القصور الذي ينطوي عليه اسلوب التحديد الارتجالي للقرارات يتطلب اخضاع القرارات الاقتصادية لمعايير الاختيار تحدد اصلح الاجراءات لتحقيق وضع اقتصادي معين تستهدف الدولة الوصول اليه . وتطبيق معايير الاختيار ينقل اسلوب اعداد القرارات من اسلوب "الارتجال" الى اسلوب "التخطيط" .

ويتضمن أسلوب التخطيط عمليتين ينبغي أن نميز بينهما تمييزاً دقيقاً ، وهما عملية "تحديد معايير الاختيار" وعملية "تطبيق معايير الاختيار" .

والعملية الأولى ، وهي عملية تحديد معايير الاختيار ، هي عملية سياسية تجريها السلطة السياسية المستولة عن إصدار القرارات وتتطوّر هذه العملية على إصدار أحكام اعتبارية تتضمن تفضيلات المجتمع بين التوزيعات المختلفة للموارد .
والعملية الثانية التي يتضمنها أسلوب التخطيط ، وهي عملية تطبيق معايير الاختيار ، هي عملية فنية يجريها جهاز التخطيط لإعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد طبقاً لمعايير الاختيار .

و "عملية" التخطيط هي عملية تطبيق معايير الاختيار لإعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد . والناتج الذي يخرج من هذه العملية هو "توصية" بمجموعة من القرارات ترفع إلى السلطة العليا لتختبر سلامة تطبيق معايير الاختيار وتعطى القرارات الصفة الإلزامية . وهذه العملية هي عملية "إصدار القرارات" .

ومن مجموع العمليتين يتكون أسلوب التخطيط ، والناتج النهائي لهذا الأسلوب هو الخطة التي تتضمن مجموعة القرارات التي تنظم استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي يقرها المجتمع خلال فترة محددة من الزمن .

ويختلف أسلوب "التخطيط الاقتصادي" عن أسلوب "التطلع" من حيث أنه لا يقتصر على تحديد الوضع الاقتصادي الذي تتطلع إليه الدولة وإنما يتضمن أيضاً تحديد الإجراءات التي تستخدمها الدولة لتحقيق هذا الوضع . ويختلف أسلوب التخطيط الاقتصادي عن أسلوب "الارتجال" من حيث أنه أسلوب للاختيار يطبق معايير محددة لاختيار مجموعة القرارات التي تنقل الظواهر الاقتصادية التي يراد التحكم فيها من الوضع الذي تتجه إليه تلقائياً إلى الوضع المستهدف .

٥. ١. ٢. ٣. ٤. ٥. ٦. ٧. ٨. ٩. ١٠. ١١. ١٢. ١٣. ١٤. ١٥. ١٦. ١٧. ١٨. ١٩. ٢٠.

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

استخفاف

[illegible]

١٣٠٠ المواتم استخراهم بيظم التي ايقوا حية صلاحيه : هو ١٢٧١ المجلد

: ۱۱۱ : بسم الله الرحمن الرحيم

المستند في تاريخ العرب و الفرس و الهند و الصين و اليابان و سائر بلاد المشرق و المغرب و أوروبا و آسيا

المواد المستخدمة في تنظيم القواعد التي

ਗੰਗਾ ਜਲ ਪੀਤਕਾਰੀ ਸ੍ਰੀ ਮਹਾਂ ਗੁਰੂ ਜੀ ਦੇ ਨਾਮ ਅੰਗੇਜ਼ੀ ਭਾਸ਼ਾ ਵਿਚ ਲਿਖਿਆ ਹੈ।

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय । श्रीकृष्णार्चनम् ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ।

8. 4. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

جہت | اقتصاد | لائحہ عمل | سلاطین | خاصیت | بنیاد | لائحہ عمل | اقتصاد | جہت

۱. ۲. ۳. ۴. ۵. ۶. ۷. ۸. ۹. ۱۰. ۱۱. ۱۲. ۱۳. ۱۴. ۱۵. ۱۶. ۱۷. ۱۸. ۱۹. ۲۰. ۲۱. ۲۲. ۲۳. ۲۴. ۲۵. ۲۶. ۲۷. ۲۸. ۲۹. ۳۰. ۳۱. ۳۲. ۳۳. ۳۴. ۳۵. ۳۶. ۳۷. ۳۸. ۳۹. ۴۰. ۴۱. ۴۲. ۴۳. ۴۴. ۴۵. ۴۶. ۴۷. ۴۸. ۴۹. ۵۰. ۵۱. ۵۲. ۵۳. ۵۴. ۵۵. ۵۶. ۵۷. ۵۸. ۵۹. ۶۰. ۶۱. ۶۲. ۶۳. ۶۴. ۶۵. ۶۶. ۶۷. ۶۸. ۶۹. ۷۰. ۷۱. ۷۲. ۷۳. ۷۴. ۷۵. ۷۶. ۷۷. ۷۸. ۷۹. ۸۰. ۸۱. ۸۲. ۸۳. ۸۴. ۸۵. ۸۶. ۸۷. ۸۸. ۸۹. ۹۰. ۹۱. ۹۲. ۹۳. ۹۴. ۹۵. ۹۶. ۹۷. ۹۸. ۹۹. ۱۰۰.

مجلسه اول، تاریخ ۱۳۰۲، ۱۳۰۳، ۱۳۰۴، ۱۳۰۵، ۱۳۰۶، ۱۳۰۷، ۱۳۰۸، ۱۳۰۹، ۱۳۱۰، ۱۳۱۱، ۱۳۱۲، ۱۳۱۳، ۱۳۱۴، ۱۳۱۵، ۱۳۱۶، ۱۳۱۷، ۱۳۱۸، ۱۳۱۹، ۱۳۲۰، ۱۳۲۱، ۱۳۲۲، ۱۳۲۳، ۱۳۲۴، ۱۳۲۵، ۱۳۲۶، ۱۳۲۷، ۱۳۲۸، ۱۳۲۹، ۱۳۳۰، ۱۳۳۱، ۱۳۳۲، ۱۳۳۳، ۱۳۳۴، ۱۳۳۵، ۱۳۳۶، ۱۳۳۷، ۱۳۳۸، ۱۳۳۹، ۱۳۴۰، ۱۳۴۱، ۱۳۴۲، ۱۳۴۳، ۱۳۴۴، ۱۳۴۵، ۱۳۴۶، ۱۳۴۷، ۱۳۴۸، ۱۳۴۹، ۱۳۵۰، ۱۳۵۱، ۱۳۵۲، ۱۳۵۳، ۱۳۵۴، ۱۳۵۵، ۱۳۵۶، ۱۳۵۷، ۱۳۵۸، ۱۳۵۹، ۱۳۶۰، ۱۳۶۱، ۱۳۶۲، ۱۳۶۳، ۱۳۶۴، ۱۳۶۵، ۱۳۶۶، ۱۳۶۷، ۱۳۶۸، ۱۳۶۹، ۱۳۷۰، ۱۳۷۱، ۱۳۷۲، ۱۳۷۳، ۱۳۷۴، ۱۳۷۵، ۱۳۷۶، ۱۳۷۷، ۱۳۷۸، ۱۳۷۹، ۱۳۸۰، ۱۳۸۱، ۱۳۸۲، ۱۳۸۳، ۱۳۸۴، ۱۳۸۵، ۱۳۸۶، ۱۳۸۷، ۱۳۸۸، ۱۳۸۹، ۱۳۹۰، ۱۳۹۱، ۱۳۹۲، ۱۳۹۳، ۱۳۹۴، ۱۳۹۵، ۱۳۹۶، ۱۳۹۷، ۱۳۹۸، ۱۴۰۰، ۱۴۰۱، ۱۴۰۲، ۱۴۰۳، ۱۴۰۴، ۱۴۰۵، ۱۴۰۶، ۱۴۰۷، ۱۴۰۸، ۱۴۰۹، ۱۴۱۰، ۱۴۱۱، ۱۴۱۲، ۱۴۱۳، ۱۴۱۴، ۱۴۱۵، ۱۴۱۶، ۱۴۱۷، ۱۴۱۸، ۱۴۱۹، ۱۴۲۰، ۱۴۲۱، ۱۴۲۲، ۱۴۲۳، ۱۴۲۴، ۱۴۲۵، ۱۴۲۶، ۱۴۲۷، ۱۴۲۸، ۱۴۲۹، ۱۴۳۰، ۱۴۳۱، ۱۴۳۲، ۱۴۳۳، ۱۴۳۴، ۱۴۳۵، ۱۴۳۶، ۱۴۳۷، ۱۴۳۸، ۱۴۳۹، ۱۴۴۰، ۱۴۴۱، ۱۴۴۲، ۱۴۴۳، ۱۴۴۴، ۱۴۴۵، ۱۴۴۶، ۱۴۴۷، ۱۴۴۸، ۱۴۴۹، ۱۴۵۰، ۱۴۵۱، ۱۴۵۲، ۱۴۵۳، ۱۴۵۴، ۱۴۵۵، ۱۴۵۶، ۱۴۵۷، ۱۴۵۸، ۱۴۵۹، ۱۴۶۰، ۱۴۶۱، ۱۴۶۲، ۱۴۶۳، ۱۴۶۴، ۱۴۶۵، ۱۴۶۶، ۱۴۶۷، ۱۴۶۸، ۱۴۶۹، ۱۴۷۰، ۱۴۷۱، ۱۴۷۲، ۱۴۷۳، ۱۴۷۴، ۱۴۷۵، ۱۴۷۶، ۱۴۷۷، ۱۴۷۸، ۱۴۷۹، ۱۴۸۰، ۱۴۸۱، ۱۴۸۲، ۱۴۸۳، ۱۴۸۴، ۱۴۸۵، ۱۴۸۶، ۱۴۸۷، ۱۴۸۸، ۱۴۸۹، ۱۴۹۰، ۱۴۹۱، ۱۴۹۲، ۱۴۹۳، ۱۴۹۴، ۱۴۹۵، ۱۴۹۶، ۱۴۹۷، ۱۴۹۸، ۱۴۹۹، ۱۵۰۰، ۱۵۰۱، ۱۵۰۲، ۱۵۰۳، ۱۵۰۴، ۱۵۰۵، ۱۵۰۶، ۱۵۰۷، ۱۵۰۸، ۱۵۰۹، ۱۵۱۰، ۱۵۱۱، ۱۵۱۲، ۱۵۱۳، ۱۵۱۴، ۱۵۱۵، ۱۵۱۶، ۱۵۱۷، ۱۵۱۸، ۱۵۱۹، ۱۵۲۰، ۱۵۲۱، ۱۵۲۲، ۱۵۲۳، ۱۵۲۴، ۱۵۲۵، ۱۵۲۶، ۱۵۲۷، ۱۵۲۸، ۱۵۲۹، ۱۵۳۰، ۱۵۳۱، ۱۵۳۲، ۱۵۳۳، ۱۵۳۴، ۱۵۳۵، ۱۵۳۶، ۱۵۳۷، ۱۵۳۸، ۱۵۳۹، ۱۵۴۰، ۱۵۴۱، ۱۵۴۲، ۱۵۴۳، ۱۵۴۴، ۱۵۴۵، ۱۵۴۶، ۱۵۴۷، ۱۵۴۸، ۱۵۴۹، ۱۵۵۰، ۱۵۵۱، ۱۵۵۲، ۱۵۵۳، ۱۵۵۴، ۱۵۵۵، ۱۵۵۶، ۱۵۵۷، ۱۵۵۸، ۱۵۵۹، ۱۵۶۰، ۱۵۶۱، ۱۵۶۲، ۱۵۶۳، ۱۵۶۴، ۱۵۶۵، ۱۵۶۶، ۱۵۶۷، ۱۵۶۸، ۱۵۶۹، ۱۵۷۰، ۱۵۷۱، ۱۵۷۲، ۱۵۷۳، ۱۵۷۴، ۱۵۷۵، ۱۵۷۶، ۱۵۷۷، ۱۵۷۸، ۱۵۷۹، ۱۵۸۰، ۱۵۸۱، ۱۵۸۲، ۱۵۸۳، ۱۵۸۴، ۱۵۸۵، ۱۵۸۶، ۱۵۸۷، ۱۵۸۸، ۱۵۸۹، ۱۵۹۰، ۱۵۹۱، ۱۵۹۲، ۱۵۹۳، ۱۵۹۴، ۱۵۹۵، ۱۵۹۶، ۱۵۹۷، ۱۵۹۸، ۱۵۹۹، ۱۶۰۰، ۱۶۰۱، ۱۶۰۲، ۱۶۰۳، ۱۶۰۴، ۱۶۰۵، ۱۶۰۶، ۱۶۰۷، ۱۶۰۸، ۱۶۰۹، ۱۶۱۰، ۱۶۱۱، ۱۶۱۲، ۱۶۱۳، ۱۶۱۴، ۱۶۱۵، ۱۶۱۶، ۱۶۱۷، ۱۶۱۸، ۱۶۱۹، ۱۶۲۰، ۱۶۲۱، ۱۶۲۲، ۱۶۲۳، ۱۶۲۴، ۱۶۲۵، ۱۶۲۶، ۱۶۲۷، ۱۶۲۸، ۱۶۲۹، ۱۶۳۰، ۱۶۳۱، ۱۶۳۲، ۱۶۳۳، ۱۶۳۴، ۱۶۳۵، ۱۶۳۶، ۱۶۳۷، ۱۶۳۸، ۱۶۳۹، ۱۶۴۰، ۱۶۴۱، ۱۶۴۲، ۱۶۴۳، ۱۶۴۴، ۱۶۴۵، ۱۶۴۶، ۱۶۴۷، ۱۶۴۸، ۱۶۴۹، ۱۶۵۰، ۱۶۵۱، ۱۶۵۲، ۱۶۵۳، ۱۶۵۴، ۱۶۵۵، ۱۶۵۶، ۱۶۵۷، ۱۶۵۸، ۱۶۵۹، ۱۶۶۰، ۱۶۶۱، ۱۶۶۲، ۱۶۶۳، ۱۶۶۴، ۱۶۶۵، ۱۶۶۶، ۱۶۶۷، ۱۶۶۸، ۱۶۶۹، ۱۶۷۰، ۱۶۷۱، ۱۶۷۲، ۱۶۷۳، ۱۶۷۴، ۱۶۷۵، ۱۶۷۶، ۱۶۷۷، ۱۶۷۸، ۱۶۷۹، ۱۶۸۰، ۱۶۸۱، ۱۶۸۲، ۱۶۸۳، ۱۶۸۴، ۱۶۸۵، ۱۶۸۶، ۱۶۸۷، ۱۶۸۸، ۱۶۸۹، ۱۶۹۰، ۱۶۹۱، ۱۶۹۲، ۱۶۹۳، ۱۶۹۴، ۱۶۹۵، ۱۶۹۶، ۱۶۹۷، ۱۶۹۸، ۱۶۹۹، ۱۷۰۰، ۱۷۰۱، ۱۷۰۲، ۱۷۰۳، ۱۷۰۴، ۱۷۰۵، ۱۷۰۶، ۱۷۰۷، ۱۷۰۸، ۱۷۰۹، ۱۷۱۰، ۱۷۱

۱۰۔ اے اللہ! میری حقارت اور ذلت کو دیکھ کر ہنس کر رہ گیا۔

၂။ အထွေထွေအားဖြင့် မြန်မာနိုင်ငံတော်၏ နယ်နိမိတ်များမှာ အောက်ပါအတိုင်းဖြစ်သည်။

۱۲۷۵ | ۱۲۸۶ | ۱۲۹۷ | ۱۳۰۸

اسلوب اختبار صلاحية القرارات :

يعتبر التباين بين المعيار الاجتماعى والمعيار الشخصى للكفاية الاقتصادية فى استخدام الموارد القصور الاساسى الذى يعيب اسلوب التوفيق التلقائى بين الموارد والاستخدامات عن طريق جهاز الثمن . وهذا التباين يرجع الى تشتت القرارات واسناد مسئولية اجراء الحساب الاقتصادى للعائد والتكلفة الى الوحدات الانتاجية . واستخدام الربح كمعيار لاختبار صلاحية القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الانتاجية لا يفرض على الوحدة الانتاجية قياس العائد الاجتماعى والتكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد ، وانما يفرض عليها قياس العائد الشخصى والتكلفة الشخصية .

واسلوب التخطيط الاقتصادى يحاول تصحيح القصور عن طريق المعايير الاجتماعية للكفاية الاقتصادية ، لاختبار صلاحية القرارات التى تنظم استخدام الموارد .

ويعتبر الناتج القوى المعيار الاساسى للحكم على الكفاية الاقتصادية لاي قرار وتطبيق هذا المعيار يستبعد القرارات التى تنطوى على تبديد الموارد المتاحة للمجتمع سواء كانت هذه الموارد موارد بشرية او طاقات انتاجية او موارد طبيعية .

والضياغ الذى يستبعد تطبيق المعيار الاجتماعى للكفاية الاقتصادية قد يكون ضياغا صريحا ، وهو يتمثل فى وجود موارد عاطلة رغم قدرة الاقتصاد القوى على توظيفها ، وقد يكون ضياغا مستترا ، وهو يتمثل فى سوء توظيف الموارد فى العمليات الانتاجية .

ومعيار الناتج القوى (معيار الانتاجية الاجتماعية) ليس معيارا مطلقا ، وانما يخضع لقيود تفرضها الندرة النسبية لبعض الموارد المتاحة . ومن اهم القيود التى تراعى فى تطبيق هذا المعيار مستوى توظيف الموارد البشرية ورصيد ميزان المدفوعات للعالم الخارجى . واختبار صلاحية القرارات يتطلب قياس أثر كل قرار على الناتج القوى وعلى مستوى توظيف الموارد البشرية وعلى رصيد ميزان المدفوعات . واصح مجموعة من القرارات هى المجموعة التى تعطى اقصى مساهمة ايجابية فى تحقيق الناتج القوى تسمح به القيود المفروضة على معيار الانتاجية الاجتماعية .

ونظرا لان جانبا كبيرا من ضياع الموارد ينشأ عن التصادم بين القرارات المتعارضة ، فان اختبار صلاحية القرارات يقتضى ادماج القرارات التى تخضع لعملية التخطيط ، بحيث تتكون من مجموعة هذه القرارات وحدة متماسكة .

التخطيط الجزئى :

والتخطيط الاقتصادى بهذا المعنى يمكن ان يكون جزئيا يقتصر على اعداد القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف قطاع معين يضم عددا من الوحدات الانتاجية التى تمارس نشاطا انتاجيا متجانسا ، مثل قطاع الزراعة او الصناعة او التعليم ، او القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف اقليم معين يضم عدد من الوحدات الانتاجية تنتمى الى قطاعات متعددة داخل حدود الاقليم مثل اقليم اسوان .

ومجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لقطاع معين تكون خطة قطاعية ، كما ان مجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لاقليم معين تكون خطة اقليمية .

وعندما يكون التخطيط جزئيا - سواء على مستوى القطاع او مستوى الاقليم - تتعدد الاجهزة التى تقوم باجراء عملية التخطيط ، كل جهاز منها مسئول عن قطاع معين او اقليم معين . والسلطة المسؤولة عن كل قطاع او كل اقليم تسيطر على الادوات التى تستعين بها فى التحكم فى توزيع الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات التى تنتمى الى القطاع او الاقليم . ويعمل كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى مستقلا عن الاجهزة الاخرى ، ولا يوجد جهاز مركزى تنصب فيه القرارات قبل اصدارها ليجرى لها الحساب الاقتصادى . غير ان الاستقلال

* يمكن ان نجد فى واقع الاقتصاديات التى تأخذ بأسلوب التخطيط الجزئى نماذج كثيرة للتخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمى . ومن النماذج التى تمثل التخطيط الاقتصادى البرنامج الاول للتصنيع فى الجمهورية العربية المتحدة (٥٧ - ١٩٦٠) . وبرنامج كهربة الاتحاد السوفيتى المعروف باسم الجيلرو Goelro الذى يرى تنفيذه فى ١٩٢٠ . ومن نماذج التخطيط الاقليمى مشروع تعمير سردينيا بايطاليا ومشروع وادى الفولتا فى غانا .

الذاتى لاجهزة التخطيط الجزئى لا يعنى عدم تبادل البيانات بين هذه الاجهزة ، حيث ان اختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها خطة اى قطاع او اقليم يقتضى من كل جهاز العلم التام بقرارات الاجهزة الاخرى . وهذه القرارات تعتبر بيانات موضوعية تمثل حقائق قائمة فعلا تفيد كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى فى اجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التى يقوم باعدادها .

وبجانب البيانات الموضوعية عن القرارات القائمة فعلا ، فان الحساب الاقتصادى للقرارات التى لا تزال فى مرحلة الاعداد يتطلب بيانات اخرى عن رد الفعل الذى تحدثه قرارات كل قطاع او اقليم على سلوك القطاعات الاخرى او الاقاليم الاخرى وهى تتضمن التعديلات التى يدخلها كل قطاع او اقليم على قراراته استجابة للقرارات التى تصدر عن القطاعات الاخرى او الاقاليم الاخرى .

والتنظيم اللامركزى لعملية التخطيط الجزئى لا يكفل توفر هذه البيانات ، ولذلك فان كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى يقوم باختيار مجموعة من "الفروض" عن سلوك الاجهزة الاخرى . وهذه الفروض ليست مستقلة تماما عن البيانات الموضوعية التى تتوفر لدى جهاز التخطيط الجزئى . حيث ان كل جهاز يتخذ البيانات الموضوعية المتاحة اساسا لتقديراته ثم يحاول ان يدخل عليها التعديلات التى يرجح انها سوف تنتج بطريق غير مباشر - عن القرارات التى يقوم باعدادها .

ويتوقف عدد الفروض التى تستند اليها كل خطة جزئية على عدد الاجهزة المسؤولة عن تنظيم النشاط الاقتصادى . فكلما زاد عدد هذه الاجهزة كلما زاد عدد الفروض التى تستند اليها كل خطة جزئية وبذلك تضعف فعالية البيانات الموضوعية التى تتوفر لدى كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى كأساس لاجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التى تتضمنها كل خطة جزئية . وبالتالى تزيد احتمالات الخطأ فى اجراء عملية التخطيط .

ويمكن ايضا ذلك بنموذج نفترض فيه ان قطاع الصناعة يقوم باعداد خطة للتصنيع تتضمن القرارات الاستثمارية للتوسع فى الصناعات القائمة ولاستحداث صناعات ناشئة ، وان قطاع الزراعة يقوم ايضا باعداد خطة للتطوير الزراعى تتضمن القرارات الاستثمارية لاستصلاح الاراضى

الزراعية وتطوير الاساليب الفنية للانتاج الزراعى . وطبقا لتنظيم عملية التخطيط الجزئى يقوم كل قطاع باعداد خطة مستقلة عن القطاع الاخر .

والبيانات الموضوعية التى تتجمع لدى جهاز التخطيط الصناعى هى مشروعات القرارات الاستثمارية للقطاع الصناعى . وكل مشروع من هذه المشروعات يتضمن تقديرا للطاقة الانتاجية التى يخلقها الاستثمار ، وتقديرا للموارد السلعية والبشرية اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية . وبجانب هذه البيانات تتوفر لدى الجهاز مجموعة اخرى من البيانات الموضوعية عن الموارد المتاحة للقطاع الصناعى والعلاقات الانتاجية القائمة بين الانشطة المختلفة "داخل" القطاع كما تحددتها المعاملات الفنية للانتاج ، كما تتوفر ايضا بيانات موضوعية عن القرارات التى تصدرها الاجهزة الاخرى ومن بينها القرارات التى تتضمنها الخطة الزراعية .

وبجانب هذه البيانات الموضوعية تتوفر لدى جهاز التخطيط الصناعى بيانات تقديرية عن حجم الانتاج المستهدف لكل صناعة تتحدد على اساس معدل نمو الانتاج الصناعى الذى تقدره السلطة المسئولة عن اقرار الخطة الصناعية .

وعلى اساس هذه البيانات يمكن لجهاز التخطيط الصناعى ان يختار مجموعة القرارات الاستثمارية التى تنقل القطاع الصناعى الى الوضع المستهدف وان يدمج هذه القرارات بحيث يحقق التوازن بين الانشطة المختلفة داخل القطاع الصناعى . ولكن هذا الادمج لا يكفى لضمان كفاءة الخطة الصناعية حيث توجد معاملات بين القطاع الصناعى والقطاعات الاخرى ، وتقوم فى هذا النموذج علاقة متبادلة بين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى ، حيث يحصل القطاع الصناعى من القطاع الزراعى على الخامات الزراعية اللازمة للانتاج الصناعى ويقدم له الخامات الصناعية اللازمة للعمليات الانتاجية (مثل الاسمدة والمبيدات الحشرية) والمعدات الرأسمالية اللازمة للعمليات الاستثمارية (مثل الجرارات) . ونظرا لان القطاع الصناعى يقوم باعداد خطة مستقلة عن القطاع الزراعى فانه لا تتوفر لديه بيانات موضوعية عن التعديلات التى يدخلها جهاز التخطيط الزراعى على الخطة الزراعية استجابة للخطة الصناعية . ولذلك يلجأ جهاز التخطيط الصناعى الى استخدام الفروض عن رد الفعل الذى يحتمل ان تحدثه الخطة الصناعية على سلوك القطاع الزراعى . وقد يفترض جهاز التخطيط الصناعى ان القطاع الزراعى يتوسع فى استخدام الخامات الصناعية ، اما عن طريق احلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة او عن طريق

التوسع فى الانتاج الزراعى ، واستنادا الى هذا الفرض يقرر جهاز التخطيط الصناعى التوسع فى الصناعات المنتجة للخامات الصناعية اللازمة للانتاج الزراعى . وتتوقف كفاءة الخطـة الصناعية على صحة هذا الفرض ، ولا يكفى ان يتوسلـح القطاع الزراعى فى استخدام الخامات الصناعية ، ولكن يجب ان يتوسع بالقدر الذى يفترضه جهاز التخطيط الصناعى ، حتى تتحقق كفاءة الخطة التى يقررها . وانما لم يتوفر هذا الشرط فان الصناعات المنتجة للخامات الصناعية تضطر الى تخفيض انتاجها وتعطيل جزء من طاقتها الانتاجية . وهذا الاجراء ينطوى على تبديد للموارد ينشأ عن خطأ الفروض التى تستند اليها الخطة الصناعية . ولا يقتصر التبديد على هذه الصناعات ، بل يمتد الى الصناعات الاخرى التى توردها الموارد التى تستخدمها فى عملياتها الانتاجية .

وهكذا يترتب على خطأ الفروض التى يستخدمها جهاز التخطيط الصناعى اختلال الخطة الصناعية رغم مراعاة التوازن بين الصناعات داخل القطاع الصناعى .

وبالمثل فان جهاز التخطيط الزراعى يقوم باعداد الخطة الزراعية دون ان يستعين بفروض عن رد الفعل المتبادل بين القرارات داخل القطاع الزراعى ، ولكنه يحتاج الى استخدام فروض رد الفعل المتبادل بين القرارات التى تتضمنها الخطة الزراعية والقرارات التى تتخذها القطاعات الاخرى بما فى ذلك القرارات التى تتضمنها الخطة الصناعية . وتتوقف كفاءة الخطة الزراعية على واقعية الفروض التى تستند اليها بشأن رد الفعل الذى تحدثه خطة القطاع الزراعى على سلوك القطاعات الاخرى .

وانما افترضنا ان كل جهاز من اجهزة الدولة يقوم بعملية تخطيط جزئى فان نجاح مجموعة الخطط الجزئية فى تحقيق اهدافها يتطلب توفر شرطين :

الشرط الاول : هو توافق اهداف الخطط الجزئية بحيث لا تصدم مع بعضها البعض ، وعلى الاخص اذا كانت هذه الاهداف تحدد تحديدا ثابتا ، اى ان كل جهاز يعين القيمة الرقمية التى يريدتها للظاهرة - او مجموعة الظواهر - التى تخضع لتحكمه بغية الوصول اليها بعد فترة محددة من الزمن .

الشرط الثانى : هو دقة قياس رد الفعل الذى تحدثه كل خطة جزئية على